The Contribution of the Environmental Management System to Outstanding Performance through External Stakeholders

Ikhlef Djamel Eddine
University of Continuing education UFC, (Algeria), djameleddine.ikhlef@univ-msila.dz

Received: 09/2022 Published: 09/2022

Abstract:

This study aimed to clarify the extent of the positive relationship between the environmental management system and external stakeholders, who represent an important aspect of the outstanding performance, as many institutions are ignorant of the benefits of this system in this aspect.

One of the most important results of this research is that this system contributes in achieving the satisfaction of these parties and supports the benefit from them. Indeed, there are seven parties: associative movements, suppliers, government, media, consumers, community members, financial institutions.

Keywords: Environmental management system, improving the image of the institution, rationalizing the use of resources, ISO 14001, stakeholders.

Tob Regul Sci. ™ 2022;8(1): 2040-2055
DOI: doi.org/10.18001/TRS.8.1.156

مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق الأداء المتميز من خلال أصحاب المصلحة الخارجيين

يخلف جمال الدين

جامعة التكوين المتواصل (الجزائر)، djameleddine.ikhlef@univ-msila.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى العلاقة الإيجابية بين نظام الإدارة البيئية وأصحاب المصلحة الخارجيين والذين يمثلون جانب مهم من جوانب الأداء المتميز، حيث أن العديد من المؤسسات تجهل فوائد هذا النظام فيما يخص ذلك الجانب.

من أهم ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا البحث هو أن هذا النظام يساهم في تحقيق رضا هؤلاء الأطراف ويَدعم الإستفادة منهم وهم سبعة أطراف: الحركات الجمعوية، الموردين، الحكومة، وسائل الإعلام، المستهلكين، أفراد المجتمع، المؤسسات المالية.

الكلمات مفتاحية: نظام الإدارة البيئية، تحسين صورة المؤسسة، ترشيد استخدام الموارد، مواصفة الإيزو رقم 14001، أصحاب المصلحة.

1. مقدمة:

يعتبر موضوع الإدارة البيئية من بين المواضيع المهمة في علم إدارة الأعمال، ففي عصرنا الحالي أصبحت منظمات الأعمال ملزمة بأن تراعي عنصر البيئة أثناء قيامها بمختلف الأنشطة، خاصة الأنشطة المتعلقة بالإنتاج والتسويق لما لهما من تأثير أكبر على الأداء البيئي للمنظمة، ومن هذا المنطلق ظهرت مفاهيم جديدة في المنظمات تصب في موضوع حماية البيئة، كالإنتاج الأخضر، التسويق الأخضر، المسؤولية الإجتماعية، الثقافة البيئية، إدارة المخلفات، ... إلخ، ورغم أن تلك المفاهيم تعتبر ذات اهتمام أكبر في الدول المتقدمة مقارنة بالدول النامية إلا أن هذه الأخيرة بدأت منظماتها في السير قُدما نحو تلك المفاهيم، خاصة مع تزايد الضغوطات من أفراد المجتمع ووسائل الإعلام، كما أن للتقدم العلمي في المجال الطبي دور مهم للكشف عن الأمراض التي تسببها صناعة معينة، وبالتالي توجيه أصابع الإتهام مباشرة إلى المصانع المعنية.

يكمن الفرق بين الإدارة البيئية ونظام الإدارة البيئية في أن المصطلح الأول نعني به إدارة المؤسسة مع مراعاة عنصر البيئة قدر الإمكان أي التحكم في موارد المؤسسة بطريقة تسمح بتحسين الأداء البيئي للمؤسسة ولو كان هذا التحسين بسيطا، في حين أن نظام الإدارة البيئية هو مجموعة من الإجراءات التي توضع في المؤسسة بهدف حماية البيئة حسب مواصفة معينة، قد تكون المواصفة الدولية الايزو أو مواصفة الاتحاد الأوروبي أو المواصفة البريطانية أو... إلخ، وعليه فإن تطبيق الإدارة البيئية لا يكون حسب تلك المواصفات، بل هو عمل اجتهادي لمدراء المؤسسات، مما جعل المنظمات التي أصدرت تلك المواصفات تتدخل بتلك الاصدارات حتى تضمن التحسين الجيد للأداء البيئي، أما عن المواصفة الأكثر انتشارا عبر مختلف دول العالم فهي مواصفة الايزو 14001، ومما سهل من انتشار هذه المواصفة هو أن الكثير من المنظمات كانت تطبق نظام إدارة الجودة حسب مواصفة الايزو 9001 و بالتالي يسهل عليها تطبيق مواصفة البيئة، حيث أن النظامين متشابهين في عدة إجراءات و حتى مكونات مثل عنصر التدريب، كيفية الحصول على شهادة النظام ... إلخ.

إن الأمر الذي نريد الوصول إليه من خلال هذا البحث هو مدى العلاقة الايجابية بين نظام الإدارة البيئية وجانب من الأداء المتميز المتمثل في أصحاب المصلحة الخارجيين، وهذا ما تجهله العديد من المنظمات، لذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح مدى هذه العلاقة، والتي يمكن صياغة إشكاليتها في التساؤل التالي:

كيف يساهم نظام الإدارة البيئية في تحقيق الأداء المتميز من خلال أصحاب المصلحة الخارجيين؟

– فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يساهم نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا أصحاب المصلحة الخارجيين.

الفرضية الثانية: يساهم نظام الإدارة البيئية في الإستفادة من المؤسسات المالية.

الفرضية الثالثة: توجد دراسات تبين أهمية التوجه البيئي للمؤسسات في تحسين علاقتها مع أصحاب المصلحة الخارجيين.

– أهداف البحث:

– دعم موضوع نظام الإدارة البيئية بمعلومات مفيدة.

– التعرف على الأطراف الخارجية التي يؤثر فيها نظام الإدارة البيئية.

– معرفة مدى مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق الأداء المتميز، وذلك بالتركيز على عنصر أصحاب المصلحة الخارجيين والذي يعتبر عنصر مهم من عناصر هذا الأداء.

– منهجية البحث:

سنحاول الإعتماد على المنهج الوصفي والذي يعتبر أحد أهم مناهج البحث العلمي وأكثرها استخداما، فهو أسلوب يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة من خلال جمع البيانات ومعالجتها، وذلك بالاعتماد على مختلف المصادر والمراجع (الكتب، الأطروحات، بحوث الملتقيات والمجلات العلمية، مواقع الأنترنت) للوصول في النهاية إلى وصف مفصل عن متغيرات الدراسة (المتغير المستقل والمتغير التابع) وكذا مدى العلاقة بينهما.

– خطة البحث:

لقد حددت محاور هذا البحث بأربعة محاور كما يلي:

المحور الأول: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الحركات الجمعوية و الموردين؛

المحور الثاني: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الحكومة ووسائل الإعلام؛

المحور الثالث: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا المستهلكين والمجتمع؛

المحور الرابع: مساهمة نظام الإدارة البيئية في الاستفادة من المؤسسات المالية.

2. المحور الأول: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الحركات الجمعوية والموردين:

سنحاول التطرق في هذا المحور إلى مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الحركات الجمعوية وذلك من خلال الفرع الأول، في حين سنخصص الفرع الثاني للحديث عن مساهمة هذا النظام في تحقيق رضا الموردين.

1.2 الفرع الأول: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الحركات الجمعوية:

ففي دراسة أجريت على مجموعة من الدول الأوروبية في شهر مارس 2003 وجد أن نسبة 47% من العينة ترى أن المؤسسة التي تحصلت على مواصفة الإيزو لنظام الإدارة البيئية أن هذه المواصفة تساعد على تحسين العلاقة مع الحركات الجمعوية والمنظمات غير الحكومية. (فاطمة، 2018/2017، صفحة 56) وفي دراسة على مؤسسة فرتيال عنابة –الجزائر– تبين أن من دوافع تبني تلك المؤسسة لنظام الإدارة البيئية الايزو 14001 حسب المنسق العام المكلف بتطبيق ومتابعة هذا النظام أن من الدوافع تحسين صورة المؤسسة أمام الجمعيات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتي كانت تعد تقارير دورية حول الآثار السلبية للمؤسسة (الأمراض التنفسية التي تصيب السكان بسبب التلوث الهوائي، التلوث البحري، تلوث واد سيبوس) وكذلك أمام المجتمع المحلي الذي توجد فيه خاصة السكان القاطنين بجوار المصنع، ولقد تحصلت المؤسسة على إشهاد المطابقة الايزو 14001 لإصدار سنة 2004 في عام 2011 من طرف مكتب فيريتاس (**VERITAS**) المعتمد في الجزائر الذي قام بعملية التدقيق الخارجي، وهذا الإشهاد صالح لمدة ثلاث سنوات لذا تم تجديده في سنة 2014 من طرف نفس المكتب. (وليد، 2015، صفحة 96،100،101)

وعندما حاولت شركة شال للمنتجات النفطية إغراق إحدى سفنها المتضررة والمليئة بالنفط في بحر الشمال سنة 1996 قابلها توجه عام مضاد وقام الناس بدعم الاحتجاجات التي قادتها حركة السلام الأخضر ضد الشركة، مما أدى إلى انخفاض أرباح هذه الشركة بشكل كبير في تلك الفترة في كل من إنجلترا وألمانيا وهولندا بسبب بدء الزبائن بالتعامل مع شركات أخرى يرون أنها ذات سياسة بيئية أفضل وأنها مهتمة بتوجهاتهم ومصالحهم. (النوري، 2007، صفحة 221)

2.2 الفرع الثاني: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الموردين:

يساهم نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الموردين من خلال النقاط التالية:

1– تعزيز صورة المؤسسة لدى الموردين. (النقار، 2015، صفحة 215) خاصة بعد زيادة الاهتمام بمصطلح الشراء الأخضر والذي من خصائصه: (نجم، 2012، صفحة 261)

أ– أن يكون لدى المورد نظام للإدارة البيئية وفق المواصفات الدولية (أي أن يكون حاصلا على شهادة الإيزو البيئية).

ب- أن لا يستخدم في عملية الاستخراج أو التصنيع مواد محظورة بيئيا.

ج- أن لا تتضمن المنتجات موادا محضورة.

2- التماشي مع توجهات الموردين: فقد أصبح الموردون يمارسون ضغوطاتهم على المؤسسات وذلك من خلال بحثهم على المؤسسات التي تنتج المنتجات الخضراء لتزويدهم بالمواد الأولية، كما تقوم بعض المؤسسات بصياغة مجموعة من الاشتراطات البيئية والصحية هذا فضلا عن مجموعة من الاشتراطات ذات الارتباط بحماية العمال والظروف العامة لبيئة العمل بالمؤسسة التي ترغب في التعاقد معها. (فاطمة، 2018/2017، صفحة 32) كما نجد أن شركة هوندا اليابانية اشترطت آخر موعد لجميع مورديها في اليابان للحصول على شهادة نظام الإدارة البيئية الإيزو 14001 هو سنة 2005 أما بالنسبة لمورديها في الخارج فآخر أجل هو سنة 2008. (نجم، 2012، صفحة 261)

3. المحور الثاني: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الحكومة ووسائل الإعلام:

سنحاول التطرق في هذا المحور إلى مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الحكومة وذلك من خلال الفرع الأول، في حين سنخصص الفرع الثاني للحديث عن مساهمة هذا النظام في تحقيق رضا وسائل الإعلام.

1.3 الفرع الأول: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الحكومة:

تختلف الحكومات في مقدار اهتمامها بالبيئة فبعضها تعطي اهتمامات واسعة للتوجه البيئي وتسليط ضغوطات على المؤسسات من أجل الاهتمام بالبيئة، وهناك بلدان لا تعطي أي اهتمام بالبيئة نظر لضعف إمكانياتها المادية، (كافي، 2014، الصفحات 43-44) وفي دراسة أجريت على مجموعة من الدول الأوروبية في شهر مارس 2003 وجد أن نسبة 56% من العينة ترى أن المؤسسة التي تحصلت على مواصفة الإيزو لنظام الإدارة البيئية أن هذه المواصفة تساعد على تحسين العلاقة مع السلطات العمومية والجماعات المحلية. (فاطمة، 2018/2017، صفحة 56) ويساهم نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا الحكومة من خلال النقاط التالية:

1- التوافق مع التزامات الحكومة ومنظمة التجارة العالمية: "حيث صار المنتج البيئي مطلبا عالميا ومن المتطلبات الأساسية في شروط

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والتي تتضمن تقديم جدول زمني لتخفيض التعريفات الجمركية بحيث تشكل إلتزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة". (فاطمة، 2018/2017، صفحة 29)

2- تسهيل عمليات التصدير: حيث يؤدي تطبيق نظام الإدارة البيئية إلى تدعيم المؤسسات في مجال التصدير إلى الأسواق العالمية، فمن خلال إعادة النظر في العملية الإنتاجية بالقيام بالعديد من التدابير منها إنتاج سلع ذات مواصفات تتلاءم والمتطلبات البيئية للدول المستوردة، وتلبية مطالبها البيئية بشأن تغليف وشحن المنتجات وغيرها من التدابير التي تهدف إلى جعل السلع ملائمة للسوق الدولية، وكنتيجة لذلك تظفر المؤسسة بميزة تنافسية بين نظيراتها في هذه السوق. (كافي، 2014، الصفحات 76-77) كما أوضحت دراسة أجريت على المؤسسات الفرنسية التي سبق واعتمدت نظام الادارة البيئية وفق متطلبات مواصفة الإيزو 14001 أن 75 % من المؤسسات الحاصلة على شهادة ذلك النظام تقوم بالتصدير، (فاطمة، 2018/2017، صفحة 170) ويمكن التطرق إلى أبرز الدول اهتماما بتصدير السلع و الخدمات البيئية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): صادرات الدول من السلع والخدمات البيئية

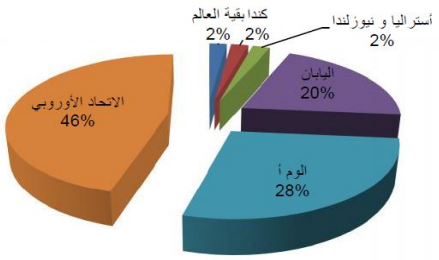

المصدر: زهية كواش، السنة الجامعية: 2013/2012، ص 127.

"ومن خلال هذا الشكل يبرز الإهتمام الكبير في مجال حماية البيئة من خلال السوق البيئي العالمي، بمعنى آخر اهتمام الدول بأن تكون صادراتها وحتى وارداتها تتناسب والاشتراطات البيئية، ويتضح لنا بأنّ الدّول الرّائدة في مجال

التجارة البيئية هي (الاتحاد الأوروبي، الو م أ، اليابان)، بصادرات لسلع بيئية مختلفة تمثلت بـ 46%، 28%، 20 % على التوالي". (كواش، 2013/2012، صفحة 127)

3- المساهمة في دعم الناتج المحلي الاجمالي: فلقد قام البنك الدولي بدراسات تطبيقية تناولت تكاليف التدهور البيئي في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين عامي 2002 و 2004 حيث أظهرت هذه الدراسات أن التكلفه تراوحت بين 2% و 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا، أي أن الأداء البيئي الضعيف يؤدي إلى خسارة في الدخل القومي. (فاطمة، 2018/2017، الصفحات 178-179) وفي دراسة أجراها مركز (GTZ) للتعاون الألماني سنة 2007 حول الوضع البيئي للقطاع الصناعي في الجزائر، تبين أن الخسائر الإيكولوجية التي يتسبب فيها هذا القطاع تتراوح بين 850 و950 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 1,8 % إلى 2 % من الناتج المحلي الداخلي للجزائر. (بقة، 2012، صفحة 87)

4- التوافق المتزايد مع التشريعات البيئية، ولقد ظهر في السنوات الأخيرة نمو سريع في التشريعات البيئية مثل فرض الضرائب البيئية. (النقار، 2015، الصفحات 214-215)

5- الاقتصاد والعقلانية في استخدام الموارد الطبيعية. (كافي، 2014، صفحة 80)

6- المساهمة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للعديد من الدول التي كانت المخاطرة البيئية إحدى عوائق الإستثمار أمامها. (فاطمة، 2018/2017، صفحة 94)

7- المساهمة في تحسين التنافسية للدولة، (فاطمة، 2018/2017، صفحة 179) ففي الجزائر يمنح صندوق تحسين التنافسية الصناعية التابع لوزارة الصناعة والمناجم إعانة مالية تمثل 80 بالمئة من تكلفة وضع نظام إدارة البيئة وأيضا تكلفة الحصول على الشهادة على أن لا يتعدى مبلغ الإعانة 2 مليون دينار جزائري، (وليد، 2014، صفحة 13) وهذا يدل على معرفة الحكومة بأن تطبيق نظام الادارة البيئية يحسن من تنافسية مؤسساتها في الخارج.

8- ضمان استمرارية إلتزام الشركات بتحسين أداءها البيئي. حيث أن هيئات التسجيل تمنح شهادة الإيزو الخاصة بنظام الإدارة البيئية لمدة ثلاثة سنوات فقط ليتم تجديدها بعد انتهاء فترة صلاحيتها. (نجم، 2012، صفحة 360)

2.3 الفرع الثاني: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا وسائل الإعلام:

بتطبيق منظمة الأعمال لنظام الإدارة البيئية سيتحسن أداءها البيئي وبالتالي تتخلص من الحملات الدعائية لوسائل الإعلام سواء كانت صحافة أو قنوات تلفزيونية أو مؤسسة الإذاعة، خاصة في الدول المتقدمة أين تقوم تلك الوسائل بتتبع ومضايقة المنظمات ذات الممارسات الغير ودية بيئيا.

وتشير دراسة ألمانية بأن الحصة السوقية لشركة Sony العالمية قد انخفضت بنسبة 11% في مجال التلفزيونات مقابل زيادة بنسبة 57% لشركة Nokia بسبب نشر مجلة المستهلك الألماني تقييما حول التلفزيونات أشارت فيه إلى أن تلفزيونات Nokia الأفضل بيئيا. (كافي، 2014، صفحة 76)

4. المحور الثالث: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا المستهلكين والمجتمع:

سنحاول التطرق في هذا المحور إلى مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا المستهلكين وذلك من خلال الفرع الأول، في حين سنخصص الفرع الثاني للحديث عن مساهمة هذا النظام في تحقيق رضا المجتمع.

1.4 الفرع الأول: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا المستهلكين:

يساهم نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا المستهلكين من خلال النقاط التالية:

1- التماشي مع توجهات المستهلكين: ففي دراسة لمعهد جالوب تبين أن 52% من الذين استطلعت آراؤهم قد توقفوا عن شراء منتجات المؤسسات ذات الصورة البيئية السيئة. (نجم، 2012، صفحة 311) وفي دراسة أجريت على مجموعة من الدول الأوروبية في شهر مارس 2003 وجد أن نسبة 92% من العينة ترى أن المؤسسة التي تحصلت على مواصفة الإيزو لنظام الإدارة البيئية أن هذه المواصفة تساعد على تحسين صورة المؤسسة أمام المستهلكين. (فاطمة، 2018/2017، صفحة 56) ولقد أثبتت الدراسات الميدانية تزايد الوعي البيئي وإتساع دائرة المستهلكين الخضر فقد تناولت إحدى هذه الدراسات عينة من المستهلكين في ألمانيا وتوصلت إلى تزايد نسبة المستهلكين الذين يفضلون المنتجات الملائمة للبيئة

بدلا من غيرها من 57 % إلى 72 %، وفي المملكة المتحدة وجدت الدراسة بأن 53 % من الأشخاص يمتنعون عن شراء المنتجات التي تشكل تهديدا للبيئة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أثبتت الدراسة بأن 90 % من الأشخاص لديهم الإستعداد لدفع أسعار بنسبة 6,6% للمنتجات الملائمة للبيئة، كما أظهرت دراسة أجريت عام 2010 في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECO) تناولت 4000 مؤسسة وجدت أن 43 % من هذه المؤسسات تقوم بتقييم دوري للأداء البيئي لمستورديها. (فاطمة، 2018/2017، صفحة 168)

2- الرضا عن تخفيض الأسعار نتيجة تخفيض التكاليف: حيث أن العديد من الشركات التي طبقت نظام الإدارة البيئية قامت بخفض أسعار منتجاتها بعد أن انخفضت لديها التكاليف.

2.4 الفرع الثاني: مساهمة نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا المجتمع:

يساهم نظام الإدارة البيئية في تحقيق رضا المجتمع من خلال النقاط التالية:

1- تعميق درجة الاهتمام بالبيئة: حيث يعتبر تبني إجراءات نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفات الدولية الإيزو 14001 بمثابة اعتراف صريح من طرف المؤسسة بأن تطورها متعلق بالمصادر البيئية وهذا سيعمق درجة الاهتمام بالبيئة. (النقار، 2015، صفحة 215)

2- تحسين سمعة المؤسسة لدى المجتمع خاصة عندما تنشر المؤسسة معلومات عن الجوانب البيئية لها ولمنتوجاتها وبالتالي زيادة الإقبال على هذه منتجات. (كافي، 2014، صفحة 76)

كما يمكن إضافة النقاط التالية: (نجم، 2012، صفحة 312)

3- يحقق إلتزام الشركات بمتطلبات نظام الإدارة البيئية للمجتمع هواء ومياه وتربة أنظف.

4- تقليص في كمية النفايات.

5- المساهمة في التنمية المستدامة للمجتمع وذلك عن طريق الحث على استخدام مصادر ذات عمر أطول، رفع مستوى الوعي البيئي، ترشيد استخدام الموارد البيئية ... الخ.

5. المحور الرابع: مساهمة نظام الإدارة البيئية في الاستفادة من المؤسسات المالية:

سنحاول التطرق في هذا المحور إلى مساهمة نظام الإدارة البيئية في الاستفادة من البنوك والمؤمنين وذلك من خلال الفرع الأول، في

حين سنخصص الفرع الثاني للحديث عن صناديق الإعانات الحكومية.

1.5 الفرع الأول: البنوك والمؤمنين:

بإعتبار أن تكاليف الأضرار البيئية جد باهظة إعتمدت مؤسسات التأمين إستراتيجية تخفيض أقساط التأمين للمؤسسات التي خفظت آثارها على البيئة، (فاطمة، 2018/2017، صفحة 32) وكذا الاستفادة من مزايا تمويلية حيث قد تستفيد المؤسسات من قروض ميسرة وتسهيلات ائتمانية من المصارف. (مراد، 2012، صفحة 327)

كما يطلب العديد من المقرضين من طالبي الائتمان، تنفيذ مراجعة بيئية بواسطة طرف ثالث، وتنعكس نتيجة تلك المراجعة على قرار منح الائتمان وشروطه، فقد أوضحت بعض الدراسات التي أعدت على البنوك الأمريكية أن حوالي 70 % منها قد أجرى تغييرا في السياسات والإجراءات المتعلقة بالإقراض حتى يمكنها من تفادي أي التزامات بيئية محتملة، وأن حوالي 90 % من طلبات الحصول على قروض قد رفضت بسبب المخاطر البيئية التي قد تترب عنها. (رواني، 2010، صفحة 54)

2.5 الفرع الثاني: صناديق الإعانات الحكومية:

ففي الجزائر تم وضع مجموعة من الآليات التمويلية التي من شأنها أن تحث المؤسسات الاقتصادية على القيام باستثمارات صديقة للبيئة، أهم هذه الصناديق هي صندوق تحسين التنافسية الصناعية FOPROCI الذي تشرف عليه وزارة الصناعة والصندوق الوطني للبيئية ومحاربة التلوث FEDEP والذي تشرف عليه وزارة البيئة والذي يهتم بتهيئة المؤسسات الصناعية لتطبيق أنظمة الإدارة البيئية، ويتولى الصندوق الأول تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ومن بينها البرنامج الوطني للتقييس (Programme national de normalization) ويعنى بتطوير تطبيق المواصفات القياسية العالمية وحث المؤسسات الاقتصادية بقطاعيها العمومي والخاص على تطبيقها، ويقدم هذا البرنامج المساعدات المالية للمؤسسات الاقتصادية الراغبة في الحصول على شهادات المطابقة للمواصفات القياسية العالمية ولقد تم إدراج الحصول على شهادة نظام الإدارة البيئية الإيزو 14001 ضمن برنامج

التأهيل فكل ما تتخذه المؤسسة من إجراءات بغرض الحصول على هذه الشهادة يعتبر من ضمن عمليات التأهيل ويتحمل الصندوق تمويل العملية في حدود ما تقتضيه الإجراءات المعمول بها والمتمثلة في تحمل الدولة لنسبة 80 % من تكاليف وضع نظام الإدارة البيئية وكذلك تكاليف الحصول على الشهادة على أن تتحمل المؤسسة ما نسبته 20 % المتبقية، أما الصندوق الوطني للبيئة ومحاربة التلوث فيهدف إلى تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى في جهودها إلى القضاء على مصادر التلوث أو التحكم فيها من خلال إنشاء وحدات لتجميع النفايات ومعالجتها. (بقة، 2012، صفحة 88) ومن بين النفقات المالية لهذا الصندوق نذكر ما يلي: (حياة، 2019/2018، صفحة 220)

1- الإعانات المقدمة للمنشآت الصناعية والرامية إلى تشجيع استعمال التكنولوجيا النظيفة.

2- تمويل عمليات مراقبة التلوث من المصدر.

3- تمويل عمليات التدخل الاستعجالي في حالة التلوث الناتج عن الحوادث، وكذا مختلف نفقات الإعلام والتحسيس المتعلقة بالمسائل البيئية والمنجزة من طرف الجمعيات والهيئات ذات النفع العام.

4- تشجيع المشاريع الاستثمارية الجديدة التي تتبنى أنظمة تكنولوجية نظيفة.

5- الإعانات الموجهة للعمليات المتعلقة بإزالة التلوث الصناعي.

كما يمكن إضافة الصناديق التالية: (حياة، 2019/2018، الصفحات 221-223)

أولاً- الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية: وتتمثل نفقاته في تمويل العمليات المتعلقة بحماية الساحل والمناطق الشاطئية، تمويل الأبحاث والدراسات المتعلقة بذات الموضوع، تمويل النفقات المتعلقة بالتدخلات الاستعجالية في حال وقوع تلوث بحري مفاجئ.

ثانياً- الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والمشتركة: ويأتي هذا الصندوق تشجيعا للطاقات المتجددة وخفض انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون المسبب للاحتباس الحراري، والتوجه التدريجي نحو استخدام الطاقة النظيفة، مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وتدوير النفايات العضوية ومن مهام الصندوق تمويل الأعمال والمشاريع المسجلة في إطار تنمية الطاقات المتجددة والمشتركة.

ثالثاً- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة: الهدف من إنشاء هذا الصندوق التحكم في الطاقة من حيث الإنتاج والتحويل، والاستهلاك النهائي في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات، في مسعى منح امتيازات مالية وجبائية وجمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفاعلية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة، أما نفقات الصندوق فتتمثل في تمويل النشاطات والمشاريع المسجلة في البرنامج المتعلق بالتحكم في الطاقة، منح قروض غير مأجورة لفائدة الاستثمارات ذات الفاعلية الطاقوية وكذا منح ضمانات للقروض المقدمة من طرف البنوك أو المؤسسات المالية الممولة للطاقة.

6. خاتمة:

يمكن القول في نهاية هذا البحث أن تبني نظام الإدارة البيئية يساهم في تحقيق الأداء المتميز من خلال التأثير الإيجابي على أصحاب المصلحة الخارجيين، حيث وجدنا عدة دراسات علمية تثبت التأثيرات الايجابية لهذا النظام، كما وجدنا أن نظام الإدارة البيئية الأكثر تطبيقا في مختلف المؤسسات هو النظام المطبق وفقا للمواصفات الدولية الإيزو 14001، ومن بين ما تم التوصل إليه من نتائج نذكر ما يلي:

1- **تحقيق رضا الحركات الجمعوية:** فتبني النظام يساعد على تحسين العلاقة مع هذه الحركات وتحسين صورة المؤسسة أمامها.

2- **تحقيق رضا الموردين:** فتطبيق النظام يساهم في تعزيز صورة المؤسسة لدى الموردين.

3- **تحقيق رضا الحكومة:** فتبني النظام يساعد على تحسين العلاقة مع السلطات العمومية والجماعات المحلية نظرا لعدة أسباب من بينها: العقلانية في استخدام الموارد الطبيعية، احترام أكبر للتشريعات البيئية.

4- **تحقيق رضا وسائل الإعلام:** فتطبيق النظام يساهم في تحسين العلاقة مع وسائل الإعلام، حيث تستحسن هذه الوسائل المبادرات التي تصب في حماية البيئة.

5- **تحقيق رضا المستهلكين:** فتبني النظام يساعد على تحسين صورة المؤسسة أمام المستهلكين سواء بسبب التوجه الجديد الذي يصب في الحفاظ على البيئة أو بسبب خفض أسعار المنتوجات نتيجة لخفض التكاليف جراء تطبيق النظام.

6- **تحقيق رضا المجتمع:** فتطبيق النظام يساهم في تعزيز صورة المؤسسة لدى أفراد المجتمع خاصة بعد التحسن في الحفاظ على الهواء والماء وإدارة النفايات بشكل أفضل.

7- **الاستفادة أكثر من المؤسسات المالية:** فتبني النظام يساعد على خفض الآثار البيئية مما يترتب عليه الإستفادة من مزايا تشجيعية سواء من مؤسسات التأمين أو من المصارف، وقد يصل الأمر في بعض البنوك إلى رفض منح قروض بسبب المخاطر البيئية التي قد تترتب حيال ذلك. بالإضافة إلى إمكانية الإستفادة من الدعم المالي للصناديق الحكومية التي تشجع مبادرات الحفاظ على البيئة.

كما يمكن تقديم اقتراحات هذا البحث كما يلي:

1- نقترح على وزارة الصناعة وضع المؤسسات الصناعية الملوثة للبيئة بين خيارين إما إخراجها من المدن وجعلها في المناطق الصحراوية أو تبني نظام الإدارة البيئية.

2- نقترح على وزارة البيئة تشديد الرقابة أكثر على المؤسسات الغير ودية بيئيا وإرغام هذه المؤسسات على إزالة أضرارها البيئية.

3- نقترح على صناديق الاعانات الحكومية نشر امتيازاتها المتعلقة بالحفاظ على البيئة عن طريق وسائل الإعلام والتواصل أكثر مع المؤسسات، حيث أن العديد من المؤسسات في الجزائر تجهل وجود هذه الامتيازات.

4- يرجى من المؤسسات الجزائرية المطبقة لنظام الإدارة البيئية استخدام الطاقات النظيفة مثل الطاقة الشمسية، حيث أن هذه الطاقات غير موجودة في العديد من المؤسسات المطبقة للنظام، رغم أن لها دور كبير في دعم تطبيق النظام.

7. قائمة المراجع:

1- البكري، ثامر و النوري، أحمد نزار، (2007)، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- العايب، عبد الرحمان و بقة، الشريف، (20 - 21 نوفمبر 2012)، قراءة في دور الدولة الداعم لتحسين الأداء البيئي المستدام للمؤسسات الاقتصادية- حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل

رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

3- العزاوي، نجم و النقار، عبد الله حكمت، (2015)، استراتيجيات ومتطلبات وتطبيقات إدارة البيئة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.

4- حياة، برحمون، (2019/2018)، الجباية البيئية كآلية لحماية البيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

5- رواني بو حفص، (2010)، المراجعة البيئية للمؤسسات كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد الأول، (العدد الثاني)، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر.

6- شتوح وليد، (2014)، مكانة نظام الإدارة البيئية الايزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد السابع، (العدد الثاني)، جامعة غرداية، الجزائر.

7- شتوح وليد، (2015)، الوفورات الاقتصادية المحققة من توطين نظام الادارة البيئية الايزو 14000 في مؤسسة فرتيال عنابة الجزائر، المجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك، (العدد 16)، الدنمارك.

8- فاطمة، طالب، (2018/2017)، نظم الإدارة البيئية iso 14000 وتدويل المؤسسات الإقتصادية، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر.

9- كافي، مصطفى يوسف، (2014)، فلسفة التسويق الأخضر، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

10- كواش، زهية، (2013/2012)، الميزة التنافسية للسلع البيئية في التجارة الدولية–دراسة حالة السوق العالمي للسلع البيئية–، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

11- مراد، زايد، (2012)، الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات (مدخل تسيير المؤسسات)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.

12- نجم، نجم عبود، (2012)، المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.